

5/101
1/101

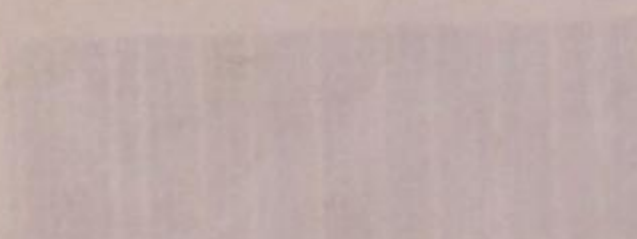
0-00
3



مركز المخطوطات للمال
لنسي المال التطبيق

مركز المخطوطات
لنسي المال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



307-01032

المركز القانوني للمال العام في مصر في ظل التطبيق الاشتراكي

ادارة
١٣١

رساله مقدمة من

محمد فاروق عبد الحميد
للحصول على درجة دكتور في القانون

٩٠/٧

إشراف

الدكتور العميد / سليمان محمد الطماوى
استاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق
جامعة عين شمس



T07-01082

«لجنة الحكم والمناقشة»

★ السيد الدكتور العميد سليمان محمد الطماوى
استاذ ورئيس قسم القانون العام
كلية الحقوق جامعة عين شمس

رئيساً

★ السيد الاستاذ الدكتور محمد رمزى الشاعر
استاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق
جامعة عين شمس

عضوا

★ السيد الاستاذ الدكتور عبد الحميد كمال حشيش
استاذ القانون العام كلية الحقوق
جامعة القاهرة

عضوا

«الاهـداء»

روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

«إذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث
صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد
صالح يدعو له»^(١)

° الى الزوجة التى أنجبت لى الاولاد الصالحين
وكانت خير عون حتى خرج هذا العمل الى حيز
الوجود.

° الى سحر وسمر واسماعيل عليهم يذكرونى
بدعوة صالحة عندما ينقطع عملى.

° الى طلاب العلم فى كل مكان عليهم يجدون
فيه علما نافعا.

° الى المولى عز وجل أتقرب بكل ما يعود من هذا
العمل من نفع مادم حتى أوفق فى اقامة
صدقة جارية

(١) محمود محمد خطاب السبكى. الدين الخالص. الجزء الثامن. ص ٣١٥ حديث رقم ١٩٧. أخرجه احمد ومسلم
والثلاثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة

تحتل نظرية الاموال العامة مكانا بارزا من بين موضوعات القانون الادارى وقد أثارت أحكامها الكثير من الجدل الفقهي في شتى دول العالم على اختلاف نظمها السياسية سواء الرأسمالى منها أو الاشتراكى ، ويرجع ذلك الى مايمثله المال العام فى الوقت الحاضر من ركيزة أساسية لاقتصاديات الدول .

فبالنسبة للدول الرأسمالية نجد إنها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إتجهت فى قوة نحو الأخذ بالمبادئ الاشتراكية فى تخطيط إقتصادها القومى وممارسة الدولة لكثير من صور النشاط الإقتصادى والتى كانت قصرا على الأفراد بما أدى اليه ذلك من تأمين العديد من الأموال الخاصة وضمها الى ملكية الدولة لتشكل نقطة إنطلاق نحو تكوين المزيد من المرافق العامة ذات الصيغة التجارية أو الصناعية ، ويتزايد الدور الذى يلعبه قطاع هذه الأموال أهمية فى تنفيذ خطط التنمية الإقتصادية فى هذه البلاد .

أما بالنسبة للدول الاشتراكية فإن نظمها القائمة على الايدلوجيه الماركسيه تجعل من المال العام المحور الأساسى الذى تدور عليه جل احكامها القانونية ، وتدمج فى نطاق الأموال العامة قطاع أموال الدولة جميعه وهو قطاع يشكل فى هذه الدول غالبية الأموال المتاحة فى الدولة حيث لايعترف النظام الماركسى بالملكية الخاصة الا فى حدود بالغة الضيق وتقتصر عناصرها على بعض عناصر أموال الاستهلاك الشخصى .

ويعتبر المركز القانونى للأموال العامة من أكثر الأنظمة القانونية إرتباطا بالنظم السياسية والاقتصادية الحاكمة فى الدول المختلفة ، وهو لذلك نظام دائم التطور والتغير ليطمشى مع ما يحدث من تطور فى النظم السياسية أو الاقتصادية ، فيكفى أن تتحول الدولة من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى لكى يحدث تعديل جذرى فى نظم وأحكام الأموال العامة بها ليشمل نطاق هذه الأموال ونوعية العناصر التى تضمها والأحكام الضابطة لسلطات الأشخاص العامة عليها والمنظمة لحقوق الأفراد فى إستعمالها وقواعد حمايتها .

ولاشك أن التطور المستمر لهذه النظم يلقي بصعوبة محققة على أى دراسة تتصدى لايضاح المركز القانونى لهذه الأموال حيث تفرض عليها هذه الحقيقة متابعة مختلف التطورات التى لحقت

«المحتوى»

الصفحة البند
أ - د -

مقدمة عامة

«القسم الأول»

المركز القانوني للأموال العامة في المفهومين التقليدي والاشتراكي

الباب الأول ٢ - ٢٠١ ١ - ٢٢٧

المال العام في المفهوم التقليدي

فصل تمهيدى :

تأثير المذهب الفردى في المفهوم التقليدى وتطوره المعاصر ٢ - ٥ ١ - ٩

أسس المذهب الفردى

٢ ٣

تطور المذهب الفردى واتجاهه لزيادة تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية ٣ ٥

توسع نطاق الملكية العامة نتيجة لتطور النظم الرأسمالية ٤ ٦

تقسيم الدراسة ٥ ٨

الفصل الأول :

معيار تمييز الأموال العامة وتحديد نطاقها فى المفهوم التقليدى ٦ - ٩٥ ١٠ - ١١١

مبحث تمهيدى : الملامح العامة لفكرة تقسيم أموال الأشخاص العامة ٦ - ١٠ ١٦ - ١٧

المبحث الأول : معايير تمييز الأموال العامة فى المفهوم التقليدى ١١ - ٤٥ ١٧ - ٤٥

المطلب الأول : المعايير التى أوردتها النصوص التشريعية ١٣ - ١٦ ١٨ - ٢١

المطلب الثانى : المعايير الفقهية ١٧ - ٣٧ ٢١ - ٣٥

البند	الصفحة
٣٨ — ٤٥	٣٥ — ٤٥
٤٦ — ٩٤	٤٦ — ١٠٩
٤٧ — ٥٩	٤٦ — ٧٠
٤٧ — ٥٤	٤٧ — ٥٩
٥٥ — ٥٩	٦٠ — ٧٢
٦٠ — ٧٣	٧٢ — ٨٣
٦١ — ٦٢	٧٣ — ٧٦
٦٣ — ٦٤	٧٦ — ٧٩
٦٥ — ٦٦	٧٩ — ٨٠
٦٧ — ٧٣	٨٠ — ٨٣
٧٤ — ٨١	٨٣ — ٩١
٧٤ — ٧٦	٨٣ — ٨٦
٧٧ — ٨١	٨٦ — ٩١
٨٢ — ٩٤	٩١ — ١٠٩
٨٣ — ٩٠	٩٣ — ١٠٧
٨٣ — ٨٦	٩٣ — ٩٦
٨٧ — ٩٠	٩٦ — ١٠٧
٩١ — ٩٤	١٠٧ — ١٠٩
٩٥	١٠٩ — ١١١

المطلب الثالث : المعيار الحالى السائد فى القضاء الفرنسى

المبحث الثانى : نطاق الأموال العامة فى المفهوم التقليدى

المطلب الأول : ظاهرة توسيع نطاق الأموال العامة

الفرع الأول : العوامل التى أدت الى توسيع نطاق المال العام

الفرع الثانى : مظاهر توسيع نطاق المال العام

المطلب الثانى : قائمة العناصر المكونة للأموال العامة

الفرع الأول : قائمة عناصر المال العام البحرى

الفرع الثانى : قائمة عناصر المال العام النهري

الفرع الثالث : قائمة عناصر المال العام الجوى

الفرع الرابع : قائمة عناصر المال العام البرى

المطلب الثالث : قواعد إدماج الأشياء فى الأموال العامة وإخراجها منها

الفرع الأول : إدماج العناصر بالأموال العامة

الفرع الثانى : فقد المال لصفته العامة وخروجه من نطاق المال العام

المطلب الرابع : قواعد تعيين حدود الأموال العامة

الفرع الأول : النظام القانونى لتعيين حدود الأموال العامة المخصصة للاستعمال

الجماهيرى العام

أولا : تعيين حدود الأموال العامة الطبيعية

ثانيا : تعيين حدود الأموال العامة الصناعية المخصصة للاستعمال العام «نظرية التنظيم»

الفرع الثانى : تعيين حدود الأموال المخصصة للمرافق العامة

خاتمة الفصل الأول

الفصل الثانى :

أحكام الأموال العامة فى المفهوم التقليدى

٩٦ — ٢٠٠	١١٢ — ٢٢٤
٩٨ — ١٠٩	١١٥ — ١٢٧
٩٨ — ١٠٠	١١٥ — ١١٩
١٠١ — ١٠٤	١٢٠ — ١٢٢
١٠٥ — ١٠٦	١٢٢ — ١٢٤
١٠٧ — ١٠٩	١٢٥ — ١٢٧
١١٠ —	١٢٨ — ١٥٩
١١١ — ١٢٤	١٢٩ — ١٤٧
١١٣ — ١١٥	١٣٠ — ١٣٢
١١٦ — ١٢١	١٣٣ — ١٣٩
١٢٢ — ١٢٤	١٣٩ — ١٤٧

المبحث الأول : الطبيعة القانونية لحق الشخص الادارى على أموال الدولة

المطلب الأول : المنازعة فى وجود حق ملكية للشخص الادارى على الأموال العامة

المطلب الثانى : الطبيعة القانونية لحق ملكية الشخص الادارى للأموال العامة

المطلب الثالث : توزيع الأموال العامة على الأشخاص الادارية

المطلب الرابع : تحويل الأموال العامة ونقل ملكيتها

المبحث الثانى : سلطات الشخص الادارى على أمواله العامة

المطلب الأول : قواعد تخصيص الأموال العامة

الفرع الأول : أنواع التخصيص

الفرع الثانى : الأحكام العامة لاجراء التخصيص

الفرع الثالث : آثار التخصيص

الصفحة	البند	
١٥٤ — ١٤٧	١٣٤ — ١٣٥	المطلب الثاني : سلطة إستغلال الأموال العامة
١٥١ — ١٤٩	١٢٨ — ١٢٦	الفرع الأول : إستغلال المال العام البحري
١٥٣ — ١٥١	١٣٠ — ١٢٩	الفرع الثاني : إستغلال المال العام النهري
١٥٤ — ١٥٣	١٣٢ — ١٣١	الفرع الثالث : إستغلال المال العام البري
١٥٤	١٣٤ — ١٣٣	الفرع الرابع : إستغلال المال العام الجوي
١٥٩ — ١٥٤	١٣٨ — ١٣٥	المطلب الثالث : قاعدة عدم جواز التصرف في المال العام
١٧٣ — ١٦٠	١٥٣ — ١٣٩	المبحث الثالث : علاقات الجوار بين المال العام والأموال الخاصة والمجاورة
١٦٨ — ١٦٢	١٤٧ — ١٤٠	المطلب الأول : حقوق الارتفاق المقررة لصالح الأموال العامة
١٦٢	١٤٠	الفرع الأول : ارتفاقات الجوار المنصوص عليها في القانون الخاص
١٦٨ — ١٦٢	١٤٧ — ١٤١	الفرع الثاني : الارتفاقات الادارية
١٧٣ — ١٦٨	١٥٣ — ١٤٨	المطلب الثاني : الارتفاقات المحملة على المال العام
١٦٩ — ١٦٨	١٤٩ — ١٤٨	الفرع الأول : امكانية تحميل المال العام بارتفاقات الجوار الخاصة
١٧٣ — ١٧٠	١٥٣ — ١٥٠	الفرع الثاني : حقوق الملاك المجاورين للطرق العامة «تسهيلات الطرق»
٢٠٨ — ١٧٤	١٧٨ — ١٥٤	المبحث الرابع : قواعد استعمال الأموال العامة
١٨٠ — ١٧٦	١٥٨ — ١٥٥	المطلب الأول : قواعد استعمال الأموال العامة المخصصة للمرافق العامة
		المطلب الثاني : قواعد استعمال الأموال العامة المخصصة للاستعمال العام
٢٠٨ — ١٨٠	١٧٨ — ١٥٩	الفرع الأول : الاستعمال الجماعي العام
١٨٨ — ١٨٠	١٦١ — ١٥٩	الفرع الثاني : الاستعمال الخاص للمال العام
٢٠٨ — ١٨٩	١٧٨ — ١٦٢	أولا : ترخيص الشغل السطحي للأموال العامة
١٩٢ — ١٩٠	١٦٥ — ١٦٣	ثانيا : ترخيص الشغل المستقر على المال العام
٢٠١ — ١٩٢	١٧٢ — ١٦٦	ثالثا : عقد إمتياز شغل المال العام
٢٠٨ — ٢٠١	١٧٨ — ١٧٣	المبحث الخامس : حماية الأموال العامة
٢٢٤ — ٢٠٩	٢٠١ — ١٧٩	المطلب الأول : قواعد حماية الأموال العامة ضد مخاطر تصرفات الادارة
٢١١ — ٢١٠	١٨٢ — ١٨٠	المطلب الثاني : قواعد حماية الأموال العامة ضد مخاطر تصرفات الأفراد
٢٦٧ — ٢١٢	١٩٣ — ١٨٣	الفرع الأول : قواعد الحماية المتصلة بضبط صيانة الأموال العامة
٢١٤ — ٢١٢	١٨٦ — ١٨٣	الفرع الثاني : قواعد الحماية المقررة ضد إغتصاب الأموال العامة
٢١٨ — ٢١٥	١٩٣ — ١٨٧	أولا : شغل المال العام بدون صفة
٢١٧ — ٢١٥	١٨٩ — ١٨٧	ثانيا : الاستيلاء على المال العام بوضع اليد بغية التملك
٢١٨ — ٢١٧	١٩٣ — ١٩٠	الفرع الثالث : قواعد الحماية المقررة في صورة مخالفات جنائية
٢٢٣ — ٢١٩	١٩٧ — ١٩٤	الفرع الرابع : قاعدة عدم جواز الحجز على الأموال العامة
٢٢٤ — ٢٢٣	٢٠٠ — ١٩٨	خاتمة الفصل الثاني
٢٢٧ — ٢٢٥	٢٠١	

الباب الثاني

٢٠٢ — ٣٤٥ ٢٢٨ — ٤٣٠

المال العام في المفهوم الاشتراكي

فصل تمهيدى :

أسس النظام الاشتراكي ونظرته للأموال بصفة عامة

٢٠٢ — ٢٠٧ ٢٢٩ — ٢٣٦

الفصل الأول :

نطاق وأحكام الأموال العامة في الاتحاد السوفيتي

٢٠٨ — ٣٠٠ ٢٣٧ — ٣٥٦

المبحث الأول : نطاق الأموال العامة ومعيار تميزها في الاتحاد السوفيتي

٢٠٩ — ٢٥٩ ٢٤١ — ٢٩٢

٢١ — ٢١٨ ٢٤٤ — ٢٦٠

٢١٠ — ٢١١ ٢٤٤ — ٢٥١

٢١٢ — ٢١٨ ٢٥١ — ٢٦٠

٢١٩ — ٢٤٢ ٢٦٠ — ٢٧٨

٢٢٠ — ٢٢٧ ٢٦١ — ٢٧٠

٢٢٨ — ٢٣٦ ٢٧٠ — ٢٧٥

٢٣٧ — ٢٤٢ ٢٧٥ — ٢٧٨

المطلب الثالث : قواعد دخول الأموال الى نطاق الأموال الاشتراكية وخروجها من هذا

٢٤٣ — ٢٥٩ ٢٧٨ — ٢٩٠

٢٤٣ — ٢٥٢ ٢٧٨ — ٢٨٦

٢٥٣ — ٢٥٨ ٢٨٦ — ٢٩٠

٢٥٩ ٢٩١ — ٢٩٢

٢٦٠ — ٣٠٠ ٢٩٣ — ٤٢٩

٢٦٠ — ٢٦٤ ٢٩٣ — ٣٠٢

٢٦٥ — ٢٧٦ ٣٠٢ — ٣٢٠

٢٦٦ — ٢٦٨ ٣٠٤ — ٣٠٨

٢٦٩ — ٢٧٢ ٣٠٩ — ٣١٣

٢٧٣ — ٢٧٦ ٣١٣ — ٣٢٠

٢٧٧ — ٢٨٨ ٣٢٠ — ٣٣٧

٢٧٨ — ٢٨٠ ٣٢٢ — ٣٢٥

الفرع الأول : قواعد دمج العناصر في الأموال الاشتراكية

الفرع الثاني : خروج المال من نطاق الأموال الاشتراكية

خاتمة المبحث :

المبحث الثاني : أحكام الأموال العامة في الاتحاد السوفيتي

المطلب الأول : الطبيعة القانونية لحق الأشخاص الادارية على أموالها العامة

المطلب الثاني : سلطات الأشخاص العامة على الأموال الاشتراكية

الفرع الأول : سلطة الشخص الاداري في استعمال الأموال الاشتراكية

الفرع الثاني : سلطة الأشخاص الادارية في استغلال أموالها الاشتراكية

الفرع الثالث : سلطة الأشخاص الادارية في التصرف في الأموال الاشتراكية

المطلب الثالث : حقوق الأفراد في استعمال الأموال الاشتراكية

الفرع الأول : قواعد استعمال الأفراد للأموال الاشتراكية المخصصة للمرافق

والمشروعات العامة.

البند	الصفحة
الفرع الثاني : قواعد الاستعمال العام والخاص لبعض عناصر الأموال الاشتراكية	٢٨٢ — ٢٨١
الفرع الثالث : بعض الصور الخاصة باستعمال الأموال الاشتراكية التي يتميز بها النظام السوفيتي	٢٨٨ — ٢٨٣
المطلب الرابع : حماية الأموال الاشتراكية	٢٨٩ — ٣٠٠
الفرع الأول : التزام أجهزة إدارة الأموال الاشتراكية بالقيام بصيانة وإصلاح وتجديد العناصر المستعملة	٢٩١ — ٢٨٩
الفرع الثاني : حماية التشريع المدني للأموال الاشتراكية	٢٩٦ — ٢٩٢
الفرع الثالث : حماية التشريع الجنائي للأموال الاشتراكية	٢٩٧ — ٣٠٠

الفصل الثاني :

نطاق وأحكام الأموال العامة في النظام اليوغسلافي

٣٥٧	٣٠١ — ٣٤٥	مبحث تمهيدى : خصائص التجربة اليوغسلافية في التطبيق الاشتراكي
٣٦٠ — ٣٥٧	٣٠٣ — ٣٠١	المبحث الأول : تحديد فكرة الأموال الاجتماعية وإستظهار أهم سماتها
٣٨٢ — ٣٦١	٣١٤ — ٣٠٤	المطلب الأول : تعريف الأموال الاجتماعية وتميزها عن غيرها من صور الأموال
٣٧٣ — ٣٦٣	٣٠٩ — ٣٠٥	المطلب الثاني : تحديد نطاق الأموال الاجتماعية
٣٨٢ — ٣٧٣	٣١٤ — ٣١٠	المبحث الثاني : أحكام الأموال الاجتماعية
٣٨٣	٣١٥ — ٣٤٥	المطلب الأول : الطبيعة القانونية للاطار القانوني للأموال الاجتماعية
٤٨١ — ٣٨٣	٣١٥ — ٣٢٣	الفرع الأول : تكيف الطبيعة القانونية للاطار القانوني للأموال الاجتماعية
٣٨٨ — ٣٨٤	٣١٦ — ٣١٨	الفرع الثاني : تحديد مالك الأموال الاجتماعية
٣٩٤ — ٣٨٨	٣١٩ — ٣٢٣	المطلب الثاني : أحكام الادارة الذاتية للأموال الاجتماعية
٣٩٤	٣٢٤ — ٣٣٨	الفرع الأول : السلطات المقررة لمنظمات العمل على الأموال الاجتماعية
٤٠٦ — ٣٩٨	٣٢٦ — ٣٢٩	الفرع الثاني : السلطات المقررة للمنظمات السياسية
٤١٤ — ٤٠٦	٣٣٠ — ٣٣٥	الفرع الثالث : السلطات المقررة للعمال على الأموال الاجتماعية
٤٢٠ — ٤١٤	٣٣٦ — ٣٣٩	المطلب الثالث : قواعد حماية الأموال الاجتماعية
٤٢٩ — ٤٢٠	٣٤٠ — ٣٤٥	

— ٣٣١

— ٣٤٦

«القسم الثانى»

المركز القانوني للأموال العامة في مصر بين المفهومين التقليدى والاشتراكي

٤٥٤ — ٣٣٦ ٣٥٤ — ٣٤٦

مقدمة تمهيدية

مراحل التطور التاريخي للمركز القانوني للأموال العامة في مصر

الصفحة البند
٥٥٥ — ٤٥٥ ٣٥٥ — ٢٧٠

الباب الأول

معيار تمييز ونطاق الأموال العامة في مصر بين المفهومين التقليدي والاشتراكي

الفصل الأول :

معيار تمييز الأموال العامة في مصر

٤٨٩ — ٤٥٦ ٣٧٠ — ٣٥٦

٤٦٠ — ٤٥٧ ٣٥٩ — ٣٥٧

المبحث الأول : التطور التاريخي لمعيار تمييز الأموال العامة في مصر

٤٧٢ — ٤٦١ ٣٦٤ — ٣٦٠

المبحث الثاني : المعيار التقليدي لتمييز الأموال العامة في مصر

٤٨٨ — ٤٧٣ ٣٦٨ — ٣٦٥

المبحث الثالث : تأثير معيار التمييز بالتحول الاشتراكي في مصر

٤٨٩ — ٤٨٨ ٣٧٠ — ٣٦٩

المبحث الرابع : تأثير معيار التمييز في مرحلة الانفتاح الاقتصادي

الفصل الثاني:

قائمة عناصر الأموال العامة في مصر

٥١٩ — ٤٩٠ ٤١١ — ٣٧١

٥١٢ — ٤٩١ ٤٠٣ — ٣٧٢

المبحث الأول : قائمة عناصر الأموال العامة التقليدية في مصر

٤٩٧ — ٤١٩ ٣٨٠ — ٣٧٢

المطلب الأول : عناصر الأموال العامة النهرية

٥٠٨ — ٤٩٧ ٣٩٤ — ٣٨١

المطلب الثاني : عناصر الأموال العامة البرية

٥١١ — ٥٠٨ ٤٠٠ — ٣٩٥

المطلب الثالث : عناصر الأموال العامة البحرية

٥١٢ — ٥١١ ٤٠٣ — ٤٠١

المطلب الرابع : عناصر الأموال العامة الجوية

٥١٧ — ٥١٣ ٤٠٨ — ٤٠٤

المبحث الثاني : تطور قائمة عناصر الأموال العامة في مرحلة التحول الاشتراكي

٥١٩ — ٥١٨ ٤١١ — ٤٠٩

المبحث الثالث : تطور قائمة عناصر الأموال العامة في مرحلة الانفتاح الاقتصادي

الفصل الثالث:

قواعد دمج الأموال في نطاق الأموال العامة وخروجها منه

٥٣٢ — ٥٢٠ ٤٢٠ — ٤١٢

٥٢٦ — ٥٢٢ ٤١٦ — ٤١٣

المبحث الأول : قواعد دمج الأموال في نطاق الأموال العامة

٥٣٢ : ٥٢٧ ٤٢٠ — ٤١٧

المبحث الثاني : قواعد خروج الأموال من نطاق الأموال العامة

الفصل الرابع:

قواعد تعيين حدود الأموال العامة

٥٥٥ — ٥٣٣ ٤٣١ — ٤٢١

٥٥١ — ٥٣٦ ٤٢٧ — ٤٢٢

المبحث الأول : قواعد تعيين حدود الأموال المخصصة للاستعمال العام

٥٥٥ — ٥٥٢ ٤٣١ — ٤٢٨

المبحث الثاني : قواعد تعيين حدود الأموال المخصصة للمرافق العامة

الصفحة البند

الباب الثاني

٧٤٧-٥٥٦ ٥٥٦-٤٣٢

أحكام المال العام في مصر

الفصل الأول:

الطبيعة القانونية لحق الأشخاص العامة على الأموال العامة ٤٤٨-٤٣٣ ٥٨٧-٥٥٩

المبحث الأول: تكييف الطبيعة القانونية لسلطة الأشخاص العامة على الأموال العامة ٤٣٨-٤٣٤ ٥٧٣-٥٦١
 المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لحق ملكية الشخص العام للأموال العامة ٤٤١-٤٣٩ ٥٧٧-٥٧٤
 المبحث الثالث: توزيع الأموال العامة على الأشخاص العامة ٤٤٥-٤٤٢ ٥٨٤-٥٧٨
 المبحث الرابع: نقل ملكية الأموال العامة وتحويلها بين الأشخاص العامة ٤٤٥-٤٤٦ ٥٨٧-٥٨٥

الفصل الثاني:

سلطة الشخص العام على الأموال العامة ٤٧٨-٤٤٩ ٦٣٧-٥٨٨

المبحث الأول: سلطة الشخص الإداري في تخصيص الأموال العامة ٤٥٦-٤٥٠ ٦١١-٥٨٩
 المطلب الأول: أنواع التخصيص ٥٩٠-٤٥١
 المطلب الثاني: أحكام التخصيص ٤٥٣-٤٥٢ ٦٦-٥٩١
 المطلب الثالث: آثار التخصيص ٤٥٦-٤٥٤ ٦١١-٦٠٧
 المبحث الثاني: سلطة الشخص الإداري في استغلال الأموال العامة ٤٦١-٤٥٧ ٦٢٠-٦١٢
 المبحث الثالث: سلطة الشخص الإداري في التصرف في الأموال العامة ٤٦٨-٤٦٢ ٦٢٩-٦٢١
 المبحث الرابع: أثر التطبيق الاشتراكي في سلطات الأشخاص العامة على الأموال العامة ٤٧٨-٤٦٩ ٦٣٧-٦٣٠
 المطلب الأول: أثر التطبيق الاشتراكي في فكرة تخصيص الأموال العامة ٤٧٢-٤٧٠ ٦٣٣-٦٣٠

المطلب الثاني: أثر التطبيق الاشتراكي في حقوق استغلال الأموال العامة ٤٧٥-٤٧٣ ٦٣٥-٦٣٤
 المطلب الثالث: قاعدة عدم جواز التصرف في ظل التطبيق الاشتراكي المعاصر ٤٧٨-٤٧٦ ٦٣٧-٦٣٦

الفصل الثالث:

حقوق الارتفاق بين الأموال العامة والأموال الخاصة ٤٩٣-٤٧٩ ٦٦٢-٦٣٨

المبحث الأول: أحكام الارتفاق المقررة لصالح الأموال العامة ٤٨٥-٤٨٠ ٦٤٨-٦٤٠
 المبحث الثاني: أحكام الارتفاق المثقلة للأموال العامة العامة ٤٩٠-٤٨٦ ٦٥٩-٦٤٩
 المبحث الثالث: علاقات الحوار بين الأموال العامة والخاصة في ظل التطبيق الاشتراكي ٤٩٣-٤٩١ ٦٦٢-٦٦٠

الفصل الرابع:

قواعد استعمال الأفراد للأموال العامة في مصر

٧١٤—٦٦٣	٥٢٨—٤٩٤	المبحث الأول: قواعد الاستعمال العام للأموال العامة
٦٧٥—٦٦٥	٥٠٠—٤٩٥	المطلب الأول: المبادئ الأساسية الحاكمة لقواعد الاستعمال العام
٦٧١—٦٦٥	٤٩٨—٤٩٦	المطلب الثاني: الاستعمال العام للطرق العامة
٦٧٤	٦٧٢—٤٩٩	المطلب الثالث: المركز القانوني للمنتفعين بالاستعمال العام
٦٧٥—٦٧٤	٥٠٠	المبحث الثاني: قواعد الاستعمال الخاص للأموال العامة
٧١٠—٦٧٦	٥٢٤—٥٠١	المطلب الأول: تراخيص شغل المال العام
٦٩٩—٦٨٠	٥١٥—٥٠٥	الفرع الأول: قواعد الشغل السطحي للأموال العامة
٦٩١—٦٨٠	٥١٠—٥٠٥	الفرع الثاني: قواعد الشغل المستقر للأموال العامة
٦٩٩—٦٩٢	٥١٥—٥١١	المطلب الثاني: اختصاص الشغل التعاقدى للأموال العامة
٧١٠—٧٠٠	٥٢٤—٥١٦	المبحث الثالث: أثر التطبيق الاشتراكي في قواعد استعمال الأموال العامة
٧١٤—٧١١	٥٢٨—٥٢٥	

الفصل الخامس:

قواعد حماية الأموال العامة

٧٤٧—٧١٥	٥٥٦—٥٢٩	المبحث الأول: قواعد حماية الأموال العامة ضد مخاطر تصرفات الإدارة
٧٢٠—٧١٦	٥٣٣—٥٣٠	المبحث الثاني: قواعد حماية الأموال العامة ضد مخاطر تصرفات الأفراد
٧٤٧—٧٢١	٥٥٢—٥٣٤	المطلب الأول: قواعد ضبط الصيانة في مصر
٧٢٧—٧٢٢	٥٣٩—٥٣٥	المطلب الثاني: قاعدة عدم جواز تملك الأموال العامة بالتقادم
٧٣٤—٧٢٨	٥٤٣—٥٤٠	المطلب الثالث: قاعدة عدم جواز الحجز على الأموال العامة
٧٣٦—٧٣٤	٥٤٧—٥٤٤	المطلب الرابع: حماية الأموال العامة بالتشريع الجنائي
٧٤٢—٧٣٧	٥٥٢—٥٤٨	المبحث الثالث: التطور التشريعي لحماية الأموال العامة في ظل التطبيق الاشتراكي
٧٤٧—٧٤٣	٥٥٦—٥٥٣	

الخاتمة

٧٧٠ — ٧٤٨ ٥٧٠ — ٥٥٧

أسس تطوير النظام القانوني للأموال العامة في مصر

في ظل التطبيق الاشتراكي المعاصر

٧٥٨ — ٧٥٢	٥٦١ — ٥٥٨	أولاً: أسس تطوير النظام القانوني للأموال العامة في مصر
٧٦٩—٧٥٩	٥٦٩ — ٥٦٢	ثانياً: أثر تطبيق أسس تطوير النظام القانوني للأموال العامة في نطاقها وأحكامها
٧٧٠ — ٥٧٠		ثالثاً: الخلاصة

٧٦٩

٧٧٥

٧٧٧

٧٨٥

★ الموجز باللغة الفرنسية

★ قائمة الاختصارات

★ قائمة المراجع

★ تصويب الخطأ